غاية الاستبعاد سيما كان الاسمان من جملة التسعة والتسعين لان الاسم لايراد لحروفه
بل لمعانيه والاسامي المترادفة لاتختلف الاحروفها وانما فضيلة هذه الاسامي
لما تختها من المعاني فاذا خلت عن المعنى لم يبق الا الالفاظ والمعنى اذا دل عليه
بالفظ اسم لم يكن له فضل على المعنى الذي يدل عليه باسم واحد فبعيد ان يكمل هذا
العدد المحصور بتكرير الالفاظ على معنى واحد بل الاشبه ان يكون تحت كل لفظ
خصوص معنى فاذا رأينا لفظين متقاربين فلا بد بينه من احد امرين احدهما ان
تبين ان احدهما خارج عن التسعة والتسعين مثل الاحد والواحد فان الرواية
المشهورة عن ابي هريرة ورد فيها الواحد وفي رواية اخرى ورد فيها الاحد
بدل الواحد فيكون مكمل العدد معنى التوحيد اما بلفظ الواحد او بلفظ الاحد واما
ان يقوم في تكميل العدد معنى التوحيد مقام اسمين والمعنى واحد فهو بعيد
عندي جدا الثاني اذ يتكلف اظهار مزية لاحد اللفظين على الاخر بيان
اشتماله على دلالة لايدل عليها الاخر مثال المرود والغافر والغفور والغفار
لم يكن بعيدا ان تعد هذه ثلاثة اسامي لان الغافر يدل على اصل المغفرة فقط
والمغفور يدل على كثرة المغفرة بالاضافة الى كثرة الذنوب حتى ان من لا يغفر
الا نوعا واحدا من الذنوب قد لا يقال له غفور والغفار يشير الى كثرة على
سبيل التكرار اي يغفر الذنوب مرة بعد اخرى حتى ان من يغفر الذنوب جميعا
ولكن اول مرة ولا يغفر العايد الى الذنب مرة بعد اخرى لم يستحق اسم
الغفار وكذلك الغني والملك فان الغني هو الذي لا يحتاج الى شيء والملك ايضا هو الذي
لا يحتاج الى شيء ويحتاج اليه كل شيء فيكون الملك مفيدا معنى الغنى وزيادة وكذلك
العليم والخبير فان العليم يدل على العلم فقط والخبير يدل على علمه بالامور الباطنة
وهذا القدر التفاوت يخرج الاسامي عن ان يكون مترادفة ويكون من جنس
السيف والمهند والصارم لا من جنس الليث والاسد فان عجزنا في بعض هذه
الاسامي المتقاربة عن هذين المسلكين ينبغي ان نعتقد تفاوتا بين معنى اللفظين
وان عجزنا عن التنصيص على خصوص مايه الافتراق كالكبير مثلا فانه
يصعب علينا ان نذكر الفرق بين متعبيهما في حق الله تعالى ولكنا لا نشك في
اصل الافتراق ولذلك قال الله تعالى الكبرياء ردائي والعظمة ازاري فنعرف
بينهما فرقا يدل على التفاوت فان كلا واحد من الرداء والازار رديف للاخر
ولكن الرداء اشرف من الازار ولذلك جعل مفتاح الصلوة الله اكبر ولم يقم عند ذوي
الابصار الثانية الله اعظم تمامه وكذلك في استعمالها فنعرف بين اللفظين اذ
يستعمل الكبير حيث لا تستعمل العظيم ولو كانا مترادفين لتواردا في كل مقام تقول

العرب

العرب فلان اكبر سنا من فلان ولا يقولون اعظم سنا وكذلك الجليل غير الكبير والعظيم فان
الجلال يشير الى صفات الشرف ولذلك لا يقال فلان اجل سنا من فلان ويقال الاكبر
ويقال الفرس اعظم من الانسان ولا يقال اجل من الانسان فهذه الاسامي وان كانت
متباينة المعاني فليست مترادفة وعلى الجملة يبعد التردد في المحض في الاسما
الواقعة في التسعة والتسعين لان الاسامي لا ترادف حروفها وخارج اقوالها تابع
لمفهوماتها ومعانيها فهذا اصل لا بد من اعتقاده **الفصل الثالث**
في الاسم الواحد الذي له معاني مختلفة وهو مشترك بالاضافة اليها كالمدن
مثلا فانه قد يراد به التصديق وقد يشتق من الامن ويكون المراد افادة
الامن والامان فهل يجوز ان يحمل على كل المعنيين حمل العموم على سميانه
كما يحمل العليم على العلم بالغيب والشهادة والظاهر والباطن وغيرذلك من
المعلومات الكثيرة وهذا اذا نظر اليه من حيث اللغة فمنهم من يحمل الاسم
المشترك على جميع المسميات حمل العموم اذ العرب تطلق اسم الرجل وتريد
به كل واحد من الرجال وهذا هو العموم ولا تطلق اسم العين وتريد به عين
الشمس والدينار وتريد به كل واحد من الدنانير وهذا وعين الميزان والعين
المنبعة عن الماء والعين الباصرة من الحيوان وهذا هو اللفظ المشترك بل يطلق
مثل ذلك لارادة احد معانيه وتميز ذلك بالقرينة وقد حكي عن الشافعي رحمة الله
في الاصول انه قال الاسم المشترك يحمل على جميع مسمياته اذا ورد مطلقا ما لم تدل
قرينة على التخصيص وهذا ان صح عنه فهو بعيد بل مطلق لفظ العين مثلا
في اللغة اي ان تدل قرينة على التعيين فاما التسميات فمخالف وضع اللسان
نعم فيما تعرف الشرع فيه من الالفاظ لا يبعد ان يكون موضعه وتصرفه اطلاق
اللفظ لارادة جميع المعاني فيكون اسم المؤمن بالشرع محمولا على المصدق
ومعيد الامن بوضع شرعي لا بوضع لغوي كما ان اسم الصلاة والصوم قد اختص
بتصرف الشرع ببعض امور لا يقتضي وضع اللغة ذلك فهذا غير بعيد لو كان
عليه دليل ولكن لم يدل على ان الشرع قد غير الوضع فيه والاغلب على ظني
انه لم يغير وان ما قال من المصنفين ان الاسم الواحد من اسماء الله اذا
احتمل معاني ولم يدل العقل على احالة شيء منها حمل على الجميع بطريق العموم
فقد بينا فيه نحن من المعاني ما يتقارب تقاربا يكاد يرجع الاختلاف فيه الى
الاضافات فيقرب شبهه من العموم فالتعميم فيه اقرب كالسلام فانه يحتمل
ان يكون المراد سلامته من العيب والنقص ويحتمل ان يكون المراد سلامته

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)